

نحو برنامج وطني لتحقيق الاستجابة الرقمية لسوق العمل العراقي – رؤية مستقبلية

هند عبد المجيد حمادي / الباحث

ا. د. وفاء جعفر امين / المشرف

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص

تناول البحث انعكاسات الاقتصاد الرقمي على فاعلية أسواق العمل واستدامتها في العراق تعبيراً عن رؤية معاصرة للاقتصاد الرقمي وأثره في توفير فرص عمل لائقة ودوره في تعزيز روح الابداع والابتكار، وتركز الأهداف الاساسية للبحث على حقائق جوهرية نسعى من خلالها وصول الأسواق العراقية لمعايير الجودة والنوعية للاقتصاد الرقمي، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن الرقمية فرصة تاريخية كبيرة لو تم اعتمادها في أسواق العمل العراقية، وأوصى البحث بضرورة تأسيس ثقافة الاقتصاد الرقمي من خلال برنامج وطني مقترح، وزيادة الاهتمام وتوفير مرتكزات الاقتصاد الرقمي مع دعم أساسيات الرقمية من خلال الاستثمار في مجالات التقنيات الرقمية وأكد البحث أهمية اتخاذ صانعي القرار بعض الإجراءات والتدابير (التشريعية-التقنية) في أطار أعداد ما يتلائم مع أسواق العمل الرقمية ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

الكلمات المفتاحية: سوق العمل – برنامج وطني – الاقتصاد الرقمي

Towards A National Program To Achieve A Digital Response To The Iraqi labor Market - A future Vision

Hind Abd Al Majeed Hammadi

Hind.hamady1@gmail.com

Dr. Wafa Jaafar Al-Mahdawi

dr_wafaaaI_mahdawi@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

The research dealt with the implications of the digital economy on the effectiveness and sustainability of labor markets in Iraq, as an expression of a contemporary vision of the digital economy and its impact on providing decent job opportunities and its role in promoting the spirit of creativity and innovation. The research is based on the hypothesis that digital is a great historical opportunity if it is adopted in the Iraqi labor markets. The importance of decision-makers taking some procedures and measures (legislative-technical) in the context of preparing what is compatible with digital labor markets and keeping pace with global technological developments

Key words: Labor Market- National program- Digital economy

المقدمة

لاشك ان المشاكل التي يعاني منها العراق نتيجة الازمات الاقتصادية والحرب الإرهابية على العراق أدت الى تضرر أسواق العمل العراقية وهذا أدى إلى توقف المعامل والمصانع والورشات عن العمل بشكل كامل وخسارة المعامل إلى الخبرات الفنية والإدارية، إن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العراقية يستحق اهتماماً خاصاً نظراً للدور الإنتاجي الذي يلعبه في سوق العمل الذي يتمخض عنه توفير فرص عمل لائقة للأفراد والشركات على أنواعها، ومن اجل معالجة المشاكل والقفز على التحديات التي تواجه رقمنة سوق العمل العراقي نقترح برنامجاً وطنياً يحمل في طياته مجموعة اهداف وخيارات تدخل من اليات وسياسات ندعو الى ترجمتها على ارض الواقع من خلال تبني مضامينه من قبل متخذي القرار والمؤسسات التنفيذية بما يسمح بتحقيق هذا التحول الرقمي وحصد مزاياه الإيجابية على الاقتصاد والمؤسسة وسوق العمل والذي يمكن تطويره وتعزيزه والبدء في خطوات عملية مباشرة لتنفيذه، تماشياً مع إطلاق برنامج تحقيق رؤية العراق ٢٠٣٠ بما يحقق التطلعات في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه وبما يؤدي إلى ارتقاء مستوى الخدمات المقدمة للمواطن وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة، وذلك من خلال تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الأساسية الرقمية، وإشراك المستفيدين في التعرف على التحديات وابتكار الحلول، ومساهمتهم في التنفيذ، وتقييم أداء مقترحات البرنامج.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الصعوبات المؤسسية والفنية التي قد تواجه تنفيذ البرنامج الوطني المقترح الذي يهدف إلى تحقيق التميز في أسواق العمل العراقية، وتعزيز الممكنات الاقتصادية، والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية.

فرضية البحث: يمثل الاقتصاد الرقمي فرصة تاريخية للعراق في اختزال وتجاوز بعض المراحل التقليدية للنمو اعتماداً على كفاءة الأداء للمنظومات الرقمية السياسية والاقتصادية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى كشف وتحديد مضامين الاقتصاد الرقمي، وصولاً إلى اعتماد الآليات الملائمة لواقع العراق للتعامل والتفاعل معه وتحديد الرؤى المستقبلية لتفعيلها، مع التركيز على أهمية البرنامج الوطني للتعامل مع المتغيرات الدولية المتسارعة.

منهج البحث: اعتمدت الباحثة الطريقة الاستقرائية لتحليل سوق العمل العراقي، وتطبيق هذه المنهجية لتحليل المؤهلات العراقية للاندماج بالاقتصاد الرقمي، وصولاً إلى نتائج تتحدد من خلالها مقترحات البرنامج الوطني.

المبحث الأول: المؤشرات الرئيسية لأداء سوق العمل في العراق

لقد درج الاقتصاديون على استعمال جملة من المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن سوق العمل، وتعرف مؤشرات سوق العمل بأنها أدوات كمية أو نوعية تستغل لرصد التغيرات التكنولوجية أو التقدم الذي يحصل في ظاهرة تنتمي لمنظومة سوق العمل، لذا سيتم التركيز على بعض المؤشرات كمعايير للتعرف على سوق العمل في العراق (الهام خزعل، 2017، ص 104).

أولاً: مؤشرات عرض العمل: وقد قسمت هذه المؤشرات لتعطي صورة شاملة وتقييماً لوضع سوق العمل العراقي، وهذه المؤشرات كالآتي:

1- **مؤشر حجم السكان وتركيبه العمري:** إن التركيب الديمغرافي للسكان ضروري في معرفة أداء سوق العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات الجدول (1)، إذ يتضح من خلال تلك البيانات تطور حجم السكان في العراق للمدة (2003-2020)، إذ بلغ الحجم الكلي للسكان في العراق بنحو (40150) مليون نسمة سنة 2020 في الثلث الأول من السنة بعدما كان يبلغ (26340) مليون نسمة سنة 2003 وبمعدل نمو مركب بلغ 2.55%. وهذا المعدل يعد من المعدلات المرتفعة في العالم، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الخصوبة التي بلغت (3%) طفل لكل امرأة سنة 2018، أما فيما يخص تركيب السكان بحسب الجنس فقد ارتفع عدد الذكور من (13216) مليون نسمة سنة 2003 إلى (19768) مليون نسمة سنة 2019 وارتفع أيضاً عدد الإناث حتى وصل إلى (19359) مليون نسمة سنة 2019 بعدما كان يبلغ (13124) مليون نسمة سنة 2003 (وزارة التخطيط، 2019).

جدول (1) اجمالي حجم السكان في العراق موزعاً حسب الجنس (2003 – 2020) (بالآلف)

السنة	حجم السكان	ذكور	إناث
2003	26340	13216	13124
2004	27139	13629	13510
2005	27963	14055	13908
2006	28810	14493	14317
2007	29682	14943	14739
2008	31895	16058	15837
2009	31664	15910	15754
2010	32490	16561	15929
2011	33338	16985	16353
2012	34208	17420	16788
2013	35096	17864	17232
2014	36005	18319	17686
2015	35213	17790	17423
2016	36169	18273	17896
2017	37140	18764	18376
2018	38124	19261	18863
2019	39127	19768	19359
*2020	40374	-----	-----

المصدر:- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المؤشرات الديمغرافية والسكانية للسنوات المختارة ، العراق ، 2019

*2020-. حجم السكان للثلث الأول من 2020 فقط

أما بالنسبة إلى تركيب السكان بحسب الفئات العمرية، والذي يحدد حجم القوى البشرية المتاحة وتحدد في ضوئه أعباء الإعالة والتمتع من قوة العمل وحجمها وتركيبها، فنجد من خلال الجدول (2) ارتفاع نسبة السكان في سن العمل للفئة العمرية (15- 64) حيث بلغت 56.4% من مجموع السكان في العراق سنة 2019، وإن زيادة نسبة هذه الفئة من السكان تعني زيادة السكان النشطين اقتصادياً وهي تمثل عرض قوة العمل في العراق، وقد بلغت نسبة السكان التي تقل أعمارهم عن (15) سنة أي دون سن العمل نحو 40.4% من مجموع السكان سنة 2019، أما نسبة السكان الذين أعمارهم (64) سنة فأكثر من هم خارج سن العمل فقد شكلوا نسبة 3.0% من مجموع السكان سنة 2019، وهذه الفئة فضلاً عن فئة صغار السن بعمر أقل من (15) سنة تشكل فئة المعالين من السكان والتي تقع على الفئة المنتجة مسؤولية إعالتها واعالة نفسها مما يشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية وتعبئتها لأغراض استهلاكية على حساب الاستثمار مما يسقط مبدأ الاستدامة، وذلك لإعالة هذه النسبة المرتفعة من السكان، لأنها خارج سن العمل.

جدول (2) نسبة السكان بحسب الفئات العمرية في العراق (2004 – 2019) (%) *

السنة\ الفئات	أقل من 14 سنة	15 – 64 سنة	64 سنة فأكثر
2004	43.4	53.8	2.8
2005	43.3	53.9	2.8
2006	43.1	54.1	2.8
2007	43.1	54.1	2.8
2008	43.1	54.1	2.8
2009	41.0	56.1	2.9
2010	39.6	57.1	3.3
2011	39.6	57.2	3.2
2012	39.9	57.2	2.9
2013	39.4	57.7	2.9
2014	39.1	57.9	3.0
2015	40.4	56.4	3.0
2016	40.4	56.4	3.0
2017	40.4	56.4	3.0
2018	40.4	56.4	3.0
2019	40.4	56.4	3.0

المصدر:- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصائية السنوية، العراق، 2019، صفحات متعددة.
 *احتسبت الباحثة % من خلال الصيغة كالآتي: عدد السكان لكل فئة / عدد السكان الإجمالي $\times 100$

2- مؤشر معدل المشاركة بحسب المهارة والكفاءة: يتأثر سوق العمل بصورة مباشرة بمخرجات العملية التعليمية، أي أن الخصائص النوعية لعرض العمل تتبدل بزيادة مخرجات التعليم بمراحله المختلفة، وانتقال هذه المخرجات إلى سوق العمل وقد استخدم مؤشر معدل المشاركة بحسب المستوى التعليمي، لبيان الحالة العلمية لقوة العمل في الأعمار 15 سنة فأكثر (ثائر محمود، 2010، ص145)، وبالنظر إلى توزيع قوة العمل حسب المستويات التعليمية والمعروضة في الجدول (3) يشير إلى وجود قوى عمل متخلفة في المهارات المتعلقة باحتياجات السوق الرقمي، ويتبين أن الأفراد الحاصلين على شهادة دبلوم يمثلون أعلى نسبة من قوة العمل، إذ بلغت نسبتهم (80.8%) و (80.1%) سنة 2012 و2014 على التوالي لكن انخفضت النسبة سنة 2018 إلى (16.0%)، أما الأفراد الذين لا يحملون مؤهل (الاميون) فقد شكلوا أقل نسبة من قوة العمل إذ بلغت نسبتهم (26.3%) و (23.1%) و (14.6%) سنة 2012 و2014 و2018 على التوالي، وعلى الرغم أن النسبة سنة 2018 كانت أقل من السنين السابقة إلا أنها شكلت أعلى نسبة من باقي المؤهلات باستثناء الدبلوم والبيكالوريوس وذلك بسبب تفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية والفساد الإداري، أما بالنسبة لحملة الشهادات الجامعية البيكالوريوس فقد شكلوا نسبة منخفضة جداً من قوة العمل، إذ بلغت (20.2%) سنة 2018 بعد أن كانت نسبتهم (82.7%) و (63.7%) سنة 2012 و2014 على التوالي (وزارة التخطيط، 2018)، ويعود هذا إلى قيام النظام التعليمي بتقديم مخرجات إلى سوق العمل من دون

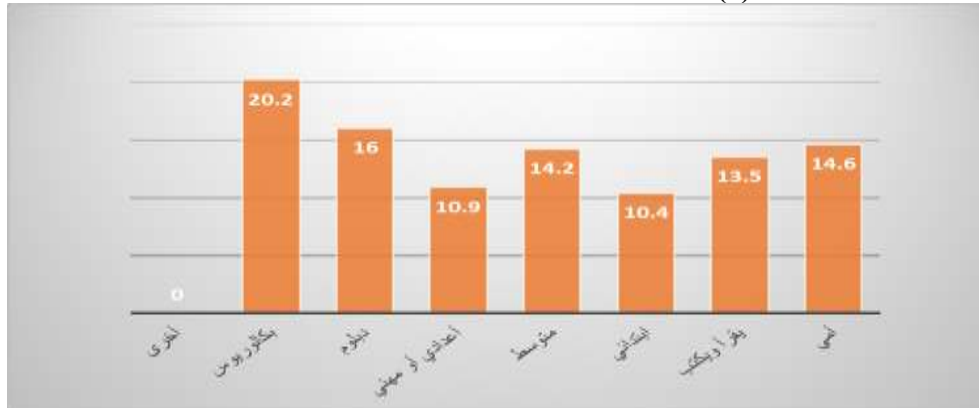
مراعاة لحاجة السوق، مما أدى إلى جعل سوق العمل يعاني من العجز في بعض احتياجاته من المهن والتخصصات التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية.

جدول (3) معدل المشاركة بحسب مستوى المهارة والكفاءة (سنوات مختارة)

السنة التحصيّل الدراسي	2018	2014	2012
أمي	14.6	23.1	26.3
يفرأ ويكتب	13.5	41.0	42.2
ابتدائي	10.4	45.9	45.0
متوسط	14.2	33.7	35.0
أعدادي أو مهني	10.9	46.3	44.6
دبلوم	16.0	80.1	80.8
بكالوريوس	20.2	63.7	82.7
أخرى	0.0	-----	43.0

المصدر :- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح ورصد الفقر في العراق ، إحصاءات أحوال المعيشة 2018 ،

شكل(1) معدل المشاركة بحسب مستوى المهارة والكفاءة 2018



من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (3)

ثانيا مؤشرات الطلب على العمل: يضم الطلب على العمل مجموعة من المؤشرات منها :

1- **مؤشر معدل التشغيل:** يعكس مؤشر معدل التشغيل مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، وضعف هذا المعدل دلالة على هدر لعنصر هام من العناصر المستعملة في العملية الإنتاجية. ويشمل بذلك فئة المشتغلين بحسب تعريف منظمة العمل العربية أي شخص يعمل ولو لمدة ساعة واحدة في الأسبوع أو في اليوم كما تشمل الأشخاص الغائبين عن العمل بشكل مؤقت مثل المرضى (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، 2012، ص1113) كما في الجدول(4)

جدول (4) معدل التشغيل في العراق (2003 – 2017)

السنة	عدد العاملين	معدل التشغيل*
2003	12418	48.0
2004	12207	45.0
2005	12228	44.0
2006	12010	42.0
2007	11812	40.0
2008	10179	32.0
2009	13446	43.0
2010	14690	46.0
2011	14716	45.0
2012	15122	45.0
2013	15660	45.0
2014	16705	47.0
2015	16880	48.0
2016	16610	46.0
2017	15341	42.0

المصدر:- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ورصد الفقر في العراق، إحصاءات أحوال المعيشة 2018.

تم حساب معدل التشغيل من خلال الصيغة الآتية: عدد العاملين في النشاط الاقتصادي \ عدد السكان الإجمالي * 100 بالاعتماد على بيانات جدول [2]

وتشير البيانات في الجدول الى أن معدل التشغيل تنامي في سوق العمل بشكل كبير جداً في عام 2003 جراء الارتفاع الكبير في الرواتب والأجور عن ما كانت عليه سابقاً، وقد ازداد وانخفض معدل التشغيل بشكل متباين نتيجة الازمات التي تعرض لها السوق حتى وصل أعلى معدل للتشغيل إلى (48.0) سنة 2015 نتيجة تعافي الاقتصاد من الازمة العالمية بعد أن كان يبلغ (32.0) سنة 2008 بسبب انهيار أسعار النفط، إلا أن معدل التشغيل انخفض مرة أخرى إلى (42.0) سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض إلى أن عدد السكان في العراق ينمو بمعدل أكبر من معدل نمو فرص العمل نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي ومحدودية المشاريع الجديدة التي تستوعب قوة العمل المتاحة.

2- مؤشر معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس: يتضح من البيانات الواردة في الجدول (5) أن معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي مرتفع نسبياً مقارنة بمعدل مشاركة الاناث، ويبين مدى حجم الفجوة بين الجنسين بعمر 15 سنة فأكثر، إذ نلاحظ الفجوة النسبية بين الذكور والاناث تتصاعد، ففي عام 2003 شكلت نسبة مساهمة الذكور (73.2 %) من مجموع عدد الذكور في العراق والاناث (16.0 %) ويعود سبب الانخفاض الى عدة قضايا ثقافية واجتماعية، أولها القيود المجتمعية، فالمرأة بقيت المسؤولة عن رعاية الأسرة، وبالتالي يبقيا بعيدة عن المشاركة في سوق العمل، كما يتبين من الجدول أن كلا المعدلين الذكور (63.4 %) (72.4 %) والاناث (12.0 %) (13.5 %)

سجلا انخفاضاً واضحاً عام 2009 و2014 على التوالي نتيجة الصدمات التي تعرض لها العراق ورغم الانخفاض بنسبة مساهمة الذكور إلا أن نسبة مساهمة الإناث أيضاً انخفضت، هذا يدل على الفجوة الواضحة في معدلات التشغيل بين الجنسين (وزارة التخطيط، 2012، ص47)، على الرغم من أن التركيب النوعي للسكان يؤكد تقارب أو ارتفاع نسبة الإناث من نسبة الذكور في حجم السكان، وكذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل إلا أن حجم الفجوة بارتفاع مستمر إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي (72.7%) عام 2018، في حين أن نسبة مشاركة الإناث كانت (12.6%) لنفس السنة، فضلاً عن إن الفروق النسبية بين الذكور والإناث تتصاعد كلما زادت أعمارهم إذ وصل مقدار الفجوة بينهما إلى (76%) في عمر 30 سنة ثم تبدأ بالانخفاض بعد عمر 45 سنة، هذا لا يعني ارتفاع نسبة عمل الإناث في هذا العمر، بل عدم دخولهن في خانة التشغيل الاقتصادي الذي يمثل المشتغلات والعاطلات الباحثات عن عمل لانشغالهن بشؤون منازلهن، وعلى الرغم من أن المرأة العراقية قد أحرزت تقدماً هاماً في مجال التعليم أدى إلى تحسن واضح في ما تملكه من مهارات ومعارف تؤهلها للتنافس في سوق العمل إلا إن معدل نشاطها الاقتصادي ما يزال متدنياً، وبالرغم من أن هناك تزايد في توجه النساء للتعليم الذي يعد مؤشراً إيجابياً لزيادة مشاركتها في سوق العمل، إلا أن الوظائف المتاحة في أسواق العمل المحلية لا توفر عملاً لائقاً للمرأة نتيجة التخلف التكنولوجي، فضلاً عن طبيعة المهن المتخلفة التي يمكن أن تحتلها المرأة وبقيت متركزة في بعض المهن دون الأخرى، كذلك عدم الاستقرار الأمني وهو من أهم المسائل التي تعمل على انحسار دور المرأة في سوق العمل (نادية لطفي، 2018، ص72).

جدول (5) معدل النشاط الاقتصادي حسب الجنس (2003-2018) (%)

السنة	الذكور	الإناث	معدل النشاط الاقتصادي
2003	73.2	16.0	44.6
2004	77.8	20.4	49.1
2005	78.0	23.5	50.7
2006	78.3	20.6	49.4
2007	74.6	12.8	43.7
2008	74.9	18.0	46.4
2009	63.4	12.0	37.7
2011	73.4	13.7	43.5
2012	73.6	13.4	43.5
2013	73.6	13.4	43.5
2014	72.4	13.5	42.9
2015	72.7	13.0	42.8
2016	72.0	14.5	43.2
2017	72.5	12.8	42.6
2018	72.7	12.6	42.6

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح تقييم الأمن الغذائي والهشاشة، العراق، 2016.

2- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، رصد وتقويم الفقر، العراق، 2018.

اذ اتضح من خلال مؤشرات عرض العمل والطلب عليه ارتفاع معدل نمو عرض العمل بوتيرة اسرع من معدل نمو الطلب على العمل وهذا الاختلال أدى الى ظهور مشكلة خطيرة تواجه سوق العمل وهي مشكلة البطالة أذ لم تقتصر البطالة على ارتفاع حجمها ومعدلاتها فحسب بل في خصائصها أيضا أذ تشمل المتعلمين من الشباب والباحثين عن العمل اول مرة وما ينطوي عليها من تبعات على الامن والاستقرار الاجتماعي نتيجة التخلف التكنولوجي وعدم مواكبة تلك التطورات والاستثمارات في التكنولوجيات الرقمية الجديدة ومنتجاتها، وعدم التفكير في الطرق التي تمكن من الاستفادة منها وسبل ادماج النساء والشباب في الاقتصاد الجديد، وضعف عام في منظومة الاقتصاد الوطني في إطار المؤشرات المذكورة في أعلاه (وزارة التخطيط، 2013-2017، ص265)، فترى الباحثة إن أحد الحلول لهذه المشكلة يكمن في ضوء ما تم عرضه من إمكانيات ومؤهللات عرقية يمكن القول بأن هنالك رأس مال بشري يساء استخدامه وتوزيعه، وتتوافر موارد طبيعية غير معبأة على نحو انتاج رقمي، ونظام تعليمي يحتاج الى إعادة تأهيل وتجديد، فالوضع بأكمله بحاجة الى حفز الاستثمار التكنولوجي ومحركات التنمية المستدامة والنهضة الشاملة من خلال البرنامج الوطني المقترح، الذي لا بد من ان تتعامل عبره كافة المسارات البشرية والمادية وفنون الإدارة والسياسات الوطنية الفاعلة .

المبحث الثاني: البرنامج الوطني المقترح لمتطلبات واليات الاستجابة

الرقمية لسوق العمل العراقي - رؤية مستقبلية

أولاً: برنامج مقترح لتحويل سوق العمل العراقي رقمياً: كشف الواقع جملة من التحديات حالت دون التحول الرقمي في سوق العمل العراقي وضعف مؤشرات التكنولوجية مما يستلزم تبني برنامج وطني من شأنه أن يساهم في تعزيز قدرات سوق العمل العراقي ويعظم مشاركته الإقليمية والدولية بما يجعله شريكا فاعلا ومقدرا ومنجزا، ومن اجل الوصول الى هذه الغاية سنبن برنامجا وطنيا وهذا البرنامج له مرجعيات واهداف ويتضمن سياسات وبرامج ومبادئ لتمكين التحول لسوق العمل الرقمي.

ثانياً: مرجعيات البرنامج الوطني: أن البرنامج المقترح استند الى احكام الدستور العراقي والاستراتيجيات والبرامج ومناهج العمل المعتمدة وطنياً، التي تدعو جميعا الى توفير فرص عمل لائقة في سوق عمل يواكب التطورات العالمية مستندا في بناءه على مجموعة مرجعيات تمثلت بالاتي :-

- 1- **الدستور العراقي لعام 2005:** سعى الدستور العراقي الى تعزيز كرامة المواطن العراقي وتوفير فرص عمل لائقة لهم في سوق عمل يواكب الأسواق العالمية من خلال المواد الاتية (مجلس النواب، 2011، صفحات متعددة):-
- المادة (16) : تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.
- المادة (22) :أولاً :- العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة .

- ثانيا : - ينظم القانون، العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية، مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية.
- ثالثا : - تكفل الدولة حق تأسيس النقابات والاتحادات المهنية، أو الانضمام إليها، وينظم ذلك بقانون.
- المادة (32) : ترى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع وينظم ذلك بقانون
 - المادة (34) : أولا : التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحة الامية
 - ثانيا : التعليم مجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحل
 - ثالثا: تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ
- 2- **قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015:** يهدف هذا القانون الى تنظيم علاقات العمل بين العمال واصحاب العمل ومنظماتهم بهدف حماية حقوق كلا منهما وتحقيق التنمية المستدامة المستندة الى العدالة الاجتماعية والمساواة وتأمين العمل اللائق للجميع من دون أي تمييز لبناء الاقتصاد الوطني و تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية و تنفيذ احكام اتفاقيات العمل العربية والدولية المصادق عليها قانونا (الوقائع العراقية، 2015).
- المادة (4): العمل حق لكل مواطن قادر عليه، وتعمل الدولة على توفيره على أساس تكافؤ الفرص دونما أي نوع من أنواع التمييز.
 - المادة (5): يضمن القانون حق العامل في خدماته العمالية ومدة ممارسة المهنة وتحتسب خدمة العامل المضمون خدمة فعلية لأغراض تحديد الراتب والتقاعد للعامل العراقي عند التعيين بوظيفة في دوائر الدولة والقطاع العام.
 - المادة (6): حرية العمل مصونة ولا يجوز تقييد او انكار الحق في العمل وتنتهج الدولة سياسة تعزيز العمل الكامل والمنتج وتحترم المبادئ والحقوق الاساسية فيه سواء كان في القانون او التطبيق والتي تشمل:-
 - اولا : الحرية النقابية والاقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية .
 - ثانيا : القضاء على جميع اشكال العمل الجبري او الالزامي .
 - ثالثا : القضاء الفعلي على عمل الاطفال .
 - رابعا : القضاء على التمييز في الاستخدام او المهنة
 - المادة (8) اولاً : يحضر هذا القانون أي مخالفة او تجاوز لمبدأ تكافؤ الفرص و المساواة في المعاملة أي كان السبب وعلى وجه الخصوص التمييز بين العمال، سواء كان ذلك تمييزاً مباشراً ام غير مباشر، في كل ما يتعلق بالتدريب المهني او التشغيل او بشروط العمل او ظروفه .

- ثالثا : لا يعتبر تمييز أي ميزة او استثناء او تفضيل بصدد عمل معين اذا كان مبنيا على اساس المؤهلات التي تقتضيها طبيعة هذا العمل .
- المادة (19): يتولى قسم التشغيل في الدائرة ما يأتي:-
- اولا : تقديم خدمات تشغيل العمال والباحثين عن عمل واصحاب العمل مجانا وحسب الفرص المتاحة.
- ثانيا : التعاون مع القطاعات العام والخاص والمختلط والتعاوني المعني بتنظيم سوق العمل لتحقيق العمالة الكاملة والمحافظة عليها وتطوير الموارد البشرية .
- ثالثا : مساعدة العمال لإيجاد العمل الذي يتناسب ومهارتهم المهنية وقدراتهم العقلية والبدنية ومساعدة اصحاب العمل لإيجاد العمال المناسبين للأعمال التي ستوكل لهم .
- رابعا : تسجيل الباحثين عن العمل، وبيان مؤهلاتهم المهنية، وخبراتهم ورغباتهم واجراء مقابلات معهم وتقييم قدراتهم البدنية والمهنية، ومساعدتهم للحصول على التوجيه والارشاد المهني او اعادة التدريب.
- المادة (25): اولاً: يهدف التدريب المهني الى ما يأتي:
- تدريب من هم في سن ما قبل التشغيل وتزويدهم بالخبرات الفنية لجميع انواع العمل بغية امداد قطاعات العمل المختلفة بما تحتاج اليه من مهارات فنية ذات اختصاص.
- اعادة تدريب العمال العاطلين عن العمل لما بعد التشغيل والمعرضين للبطالة لمختلف مستويات المؤهلات وتطوير المهارات واعادة تدريب العمال لرفع مستوى كفاءتهم المهنية والانتاجية.
- ثانيا: تحدد الاتفاقات الجماعية حقوق وواجبات العمال واصحاب العمل فيما يتعلق بالتدريب المهني.

ثالثا : المبادئ التوجيهية للبرنامج

رابعا : فرضيات البرنامج ومنطلقاتها الأساسية

- 1- تمثل الاسواق المتوازنة المدعومة بقوة جذب اقطاب قطاعية ومكانية في إرساء آفاق الرؤية المستقبلية ومدخلاً لتغيير هوية الاقتصاد العراقي ليتحول من اقتصاد ريعي الى اقتصاد رقمي وعلى المدى البعيد
- 2- تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد يعد شرطاً ضرورياً لتعجيل الاندماج مع الاقتصاد العالمي وبناء القاعدة الاساسية لاقتصاد السوق وبأقل الكلف.
- 3- النمو الرقمي المولد لفرص العمل بوصلة الاستثمار من اجل التصدي للبطالة والفقر تحقيقاً لمبدأ الانصاف المستدام.
- 4- الاستمرار في التأكيد على منهج التمكين كأساس لبناء القدرات البشرية وبما يضمن ترسيخ أسس اقتصاد الرقمي المعزز لدور المرأة والشباب في أسواق العمل.
- 5- استيعاب أثر النمو الديمغرافي للسكان، لاسيما الفئات العمرية في سن العمل لتكون فرصة من اجل الادخار والاستثمار وأسواق العمل المستدامة.

6- القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في تحقيق أسواق عمل رقمية مستدامة.

7- بناء على ذلك، ظهرت في السوق خطط ومنتجات أعمال تجارية جديدة تطبق هذه التكنولوجيات.

خامساً: رؤية البرنامج: تحويل سوق العمل العراقي إلى سوق متمكن رقمياً ودفعه نحو مستقبل رقمي مستدام وشامل وآمن لجميع القوى العاملة، بما يسمح لهم الاستفادة من الفرص الرقمية المتاحة.

سادساً: الأهداف ووسائل البرنامج: أن الأسس التي يجب أن تقوم عليها الرؤية للانطلاق في تعزيز دور التقنيات التكنولوجية في سوق العمل عبر تطبيق الاجراءات القانونية والمالية فضلاً عن الاجراءات المؤسسية، سعياً إلى تحسين حاكمية أسواق العمل في العراق بما يستجيب للضغوطات المألوفة والضغوطات المستجدة وللتحوّلات النوعية لسوق العمل الرقمي من ناحية وللمتطلبات الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية، اذ يتعين مراجعة المبادئ والقيم التي استندت عليها أنظمة العمل في ظرف تاريخي محكوم بعقد اجتماعي واقتصاد موجه، وفي ما يلي بعض الاهداف لاستجابة أسواق العمل العراقية .

الهدف الأول - تنمية الاقتصاد الرقمي في الأسواق العراقية (برنامج الامم المتحدة، 2003، ص39-40)-

أن تطوير اقتصاد رقمي متقدم يعمل بشكل رئيسي. من خلال التقنية الرقمية، وخاصة التقنيات المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة، ودعمه بالابتكارات، يسهم في تنمية سوق عمل رقمي يكون من خلال الآتي :-

1- تأهيل رأس المال البشري العراقي المتخصص لسد الفجوة الرقمية بنشر الوعي والمعرفة وتأهيل الكوادر الوطنية في القطاع الرقمي من خلال إطلاق برامج تدريبية لحديثي التخرج في التقنيات التكنولوجية وإقامة حملات توعوية للطلاب والطالبات لتعريفهم بالتقنيات الرقمية الحديثة، وتأهيل الباحثين عن العمل وموظفي الدولة لمواكبة التحول الرقمي.

2- تعزيز الابتكار من خلال البحث والتطوير ودعم ريادة الشركات المحلية الرقمية بهدف توفير فرص عمل رقمية.

3- رفع جودة ومساهمة قطاع الخدمات اقتصادياً عبر تعزيز التجارة الإلكترونية ورقمنة قطاعي التعليم والصحة.

4- إنشاء بيئة حاضنة لجذب الاستثمار الرقمي وتأسيس الشركات الرقمية وتعزيز الابتكار والأمن الرقمي يمكن لهذه الحاضنات أن تعمل كمنشآت تجريبية لتحويل نتائج البحوث إلى منتجات وخدمات تجارية رقمية.

- 5- تطبيق وتدريب وصيانة وإدامة العمل ضمن هذا المجال وذلك بالاعتماد على خبرات اجنبية ومحلية وتطوير الكوادر المحلية لتأخذ دورها في المستقبل ولتصبح الركيزة في المجتمع الرقمي
 - 6- وضع خطة لتحسين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومؤشرات الاقتصاد الرقمي، الجودة نسبياً ورفع نسب المؤشرات المتدنية وفق اسس علمية وعملية.
 - 7- تعزيز دور التكنولوجيا في بناء القدرات الرقمية لتقوية أواصر التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في تنمية أسواق العمل الرقمية الشاملة.
 - 8- رفع انتشار وسرعة الإنترنت في جميع مناطق العراق بتسريع نشر البنية التحتية وتحسين الخدمات وتحسين الإنتاجية الصناعية من خلال تبني وتطوير تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتي تدفع لإنشاء سوق عمل رقمي .
- الهدف الثاني - نقل التكنولوجيا والاعتماد على الذات:-**
- يمكن الاعتماد على الدول المتقدمة في نقل التكنولوجيا الرقمية الإنتاجية نستطيع من خلالها تحقيق مفهوم الاعتماد على الذات، وإن تحقيق هذا الهدف يتم من خلال جملة من الأمور الواجب تحقيقها، والتي يمكن أن تساعدنا في تحقيق مفهوم الاعتماد على الذات، وهي كالآتي :-
- 1- ضرورة تطوير النظام التعليمي والذي يعتبر من أهم مقومات المجتمع الرقمي، بحيث يكون قادراً على تشجيع تنمية القدرات وحل المشكلات والإبداع والابتكار، أي خلق جيل قادر على إيجاد المعلومة وتنظيمها وإدارتها وتحويلها إلى معرفة، والانطلاق من فكرة أن الجميع يتعلم وأن الإنسان لا يتوقف عن تلمذته حتى موته.
 - 2- تعبئة المدخرات الوطنية وتطويرها أي القدرات الذاتية وتحديد الأولويات مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات العالمية في الاسواق .
 - 3- الاهتمام بتكنولوجية المعلومات من قبل مختلف القطاعات باعتبارها أساس الاقتصاد الحالي وأساس استمراره ونموه.
 - 4- توفير البنية التحتية للاقتصاد الرقمي والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية من خلال ربط أجهزة الحاسوب بوسائل الاتصالات التي تتيح للجميع إمكانية الربط بين مختلف أرجاء العالم كوسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية والسوقية.
 - 5- اتباع نهج الأنظمة المفتوحة لدعم الابتكار والاستثمارات التي لا تمتلك رؤوس أموال هائلة ولكنها تمتلك القدرة على العمل في قطاع المعلومات وتمتلك الخبرة وروح المبادرة والتنظيم الإداري المتطور، مما يشكل فرصة عظيمة أمام الجيل الجديد من المستثمرين وتستفيد من شبكة الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- 6- وضع سياسة للمعلومات على المستويين الوطني والإقليمي ويفضل أن تكون هناك استراتيجية للمعلومات على المستوى الوطني ويجب أن تتسم سياسة المعلومات بالشمول والمرونة وقابلية التطبيق.
- 7- جعل التحول الرقمي منطلق لتحقيق الاندماج والتكامل مع دول العالم وهذا ما يؤكد عليه كبديل للمدخل الاقتصادي أو الأمني.
- الهدف الثالث - تعزيز خدمات الإنترنت ومنصات العمل للسوق الرقمي (الامم المتحدة، 2019، ص39):-**
- الإنترنت هو العنصر الأساسي لوجود السوق الرقمي وازدهاره، الأمر الذي يتطلب تركيز العراق بشكل رئيسي. على زيادة عرض حزمة الروابط البينية والتشغيل والإدارة المتكاملين للشبكة، وعلى توفير خدمات اتصالات آمنة وموثوقة من خلال المشاريع التالية
- 1- رفع مستوى شبكة بيانات حزمة بروتوكول الإنترنت ورفع مستوى البوابة الدولية لنشر محطات استقبال البيانات الدولية ونقاط تبادل الإنترنت، ومراكز البيانات لخدمة جميع الاحتياجات والمتطلبات المتوقعة في سوق العمل العراقي .
 - 2- رفع تغطية خدمات الاتصالات والنطاق العريض في المناطق النائية من اجل تقديم الدعم للمشغلين لزيادة النطاق العريض اللاسلكي في المناطق النائية.
 - 3- تسريع نشر شبكة العمود الفقري لتقنية نظام الكيبل الضوئية التعددية المكثفة في أنحاء البلاد وتقديم الدعم للمشغلين لنشر شبكات الكيبل الضوئية.
 - 4- ضمان التخطيط الجهوزية لاستخدام أي تقنية جديدة ذات صلة بالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتعزيز الشبكة المتروبولية لتقنية نظام الموجات الضوئية التعددية المكثفة وما إلى ذلك.
 - 5- توسيع النظام الفرعي المتعدد الوسائط القائم على بروتوكول الإنترنت ونظام الفواتير وتطوير مركز عمليات للشبكة الانترنت.
 - 6- ضمان فعالية استخدام الأمن السيبراني وأطر حماية البيانات والاتصالات والبنية التحتية للبيانات بشكل مستمر ضد جميع الهجمات الإلكترونية والجرائم من أجل توفير البيئة الآمنة اللازمة للاستثمار الأجنبي والمحلي وازدهار السوق الرقمي.
- الهدف الرابع - جودة التعليم الالكتروني (الامم المتحدة، 2020، ص65):-**
- أن العراق في أشد الحاجة إلى تعليم حقيقي يشجع تنمية القدرات على حل المشكلات والابتكار، عن طريق ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة، والقضاء على محو الأمية المتعددة بمختلف أشكالها، وذلك من خلال :-
- 1- كفالة الحصول على فرص التعليم مدى الحياة للجميع من كل الفئات العمرية، والعمل على انشاء مراكز للتدريب التقني لأنها الاداة الاساسية للتوافق بين التعليم والمهارات المكتسبة وحاجات سوق العمل الرقمي.

- 2- تطوير المؤسسات التعليمية عبر زيادة نسبة الانفاق على التعليم من الموازنة العامة وكفالة الإنصاف في الإنفاق على التعليم لسد الثغرات في المناطق المهمشة واصلاح النظم التعليمية برمتها بما يضمن التوافق بين السياسات التعليمية والاحتياجات الفعلية للأسواق
 - 3- ادخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التعليم، واستثمار الثروات الفكرية المبدعة لدى العلماء العراقيين في الخارج التي فقدت خلال الفترات السابقة
 - 4- توأمة الجامعات العراقية مع الجامعات العالمية المتطورة للاطلاع على التكنولوجيا المتبعة في تلك المؤسسات من أجل التحول من قواعد التعليم التقليدية التي تعتمد في معظم مؤسسات التعليم العالي العراقية الى قواعد تعليم حديثة على وفق معطيات ونظريات التعليم المعاصرة .
 - 5- اعتماد آليات لرصد القوى العاملة في الأسواق العراقية بهدف ضمان تلبية حاجات الاسواق المحلية وردم الفجوة بين مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي وحاجة السوق من القوى العاملة .
 - 6- جعل التعليم ذو جودة عالية وفق المعايير العالمية ما يعزز قدرة الخريجين على أداء عملهم بمهنية عالية وعلى المنافسة في سوق العمل الوطني والعالمي إن كانوا يعملون في مؤسسات الانتاج والخدمات العامة أم في مؤسساتهم الخاصة.
 - 7- تنشيط دور الاعلام في تغيير الصورة الذهنية فيما يخص التعليم المهني، والتعريف بأهميته ومكانته الصحيحة في المجتمع .
- الهدف الخامس – تمكين الشباب رقميا (الامم المتحدة، 2016، ص155-156):-**
- يمثل الشباب العنصر-الاساسي في سوق العمل الرقمي والعامل الحاسم في النفاذ الى المجتمع الرقمي، لذلك لا بد من اعداد هذا العنصر- على وفق آلية تطور التعليم في الدول المتقدمة وبما يناسب الاقتصاد العراقي عبر ما يتطلبه سوق العمل خصوصاً وان العراق مقبل على الدخول في مرحلة الهبة الديمغرافية، وذلك من خلال:-
- 1- فتح دورات للتعليم الالكتروني مجاني ولكافة افراد المجتمع وطبقاته وذلك بنشر- محاضرات مدروسة المنهجية مسبقا من قبل ذوي الاختصاص في الاسواق والتكنولوجيا الحديثة.
 - 2- فتح مراكز تأهيل، وتطوير وتدريب في وزارات الدولة كافة وبتمويل ذاتي وفي المؤسسات والشركات لخلق كوادر مؤهلة لإدارة وتطبيق وصيانة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
 - 3- تبني سياسات وبرامج تدريبية مستجيبة لطلب السوق مما يعني سهولة دخول الشباب والخريجين الى سوق العمل ومن ثم زيادة انتاجيتهم وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض معدلات البطالة والفقر.
 - 4- استحداث مراكز للتوظيف في المؤسسات التعليمية تساعد الطلبة على الحصول على وظائف في سوق العمل وتوجيههم وتقديم المشورة والدعم لهم.

- 5- توجيه نسبة أعلى من الإنفاق على التدريب الأساسي والمستمر وخاصة بالنسبة لطالبي العمل من المستويات الضعيفة بما يدعم اندماجهم عند الدخول إلى السوق والتدريب المستمر بالنسبة للعاملين من أجل مواكبة التطور العالمي .
 - 6- تصويب البرامج حسب المستويات التعليمية للشباب، ويستحسن أيضاً تصويبها حسب الشرائح العمرية لتستجيب أكثر لخصوصيات ورغبات كل شريحة عمرية، في بريطانيا مثلاً فإن برنامج (New Deal) ينظم تدخلاته حسب الشريحة العمرية أقل من 25 سنة، والشريحة العمرية بين 25 و 49 سنة، والشريحة العمرية أكثر من 50 سنة كما أنه من الضروري تصويب البرامج حسب المناطق علماً أن بعض المناطق لا تتوفر فيها سوق عمل أصلاً لضعف البنى التحتية وبالتالي فإن برامج العمل التقليدية لا تفي بالمطلوب.
 - 7- إن برامج واستراتيجية التشغيل في العراق جاءت للرفع من الكفاءات المهنية للشباب المتخرجين من المؤسسات التربوية، ومن هنا فإنه يتعين معالجة الإشكالية من أساسها بمعنى إعادة هيكلة نظم التعليم باتجاه التخصص وذلك بالاقتراب من التجارب الدولية في هذا المجال.
- الهدف السادس – لن نترك أحدا في الخلف (الامم المتحدة، 2019، ص96) :-**
- إزالة الحواجز التي تعيق الفئات المهمشة المتمثلة ب (المعاقون والايتم والنساء المعيلات لأسرهن والارامل والنازحون والفقراء) من الاندماج في سوق العمل، وذلك من خلال توفير فرص عمل لهم، وتهيئة البنية التحتية، وتطوير مهاراتهم المهنية والاجتماعية ويكون من خلال:-
- 1- تفعيل القوانين التي تعزز العدالة الاجتماعية وذلك لان القانون يبقى ركيزة أية محاولة لمكافحة الإقصاء والتهميش واللامساواة، مع ضرورة توفر قضاء عادل، يضمن الحقوق والواجبات لكل طرف في اتجاه ادماج الفئات المهمشة وتمكينهم وتعزيز مشاركتهم في المجتمع والاسواق.
 - 2- تعزيز التكنولوجيا الرقمية، حيث أن اكتساب المهارات الرقمية الأساسية للفئات المهمشة سيؤدي إلى تمكين الجميع من اغتنام الفرص التي تقدمها التكنولوجيا من أجل حياة أكثر جودة وموثوقية.
 - 3- تقديم قروض وبرامج تدريبية وتأهيلية للمستفيدين من الضمان الاجتماعي لتمكينهم من ممارسة مشاريعهم التنموية، ودعمهم للخروج من دائرة الاحتياج إلى الاكتفاء.
 - 4- الإسراع باعتماد أسلوب الاقتصاد الرقمي من خلال نشر وتحسين برامج الدفع الرقمي، والحث على التعامل مع الأسلوب الإلكتروني لضمان تسهيل المعاملات والخدمات للفئات المهمشة.

- 5- تطوير البرامج التأهيلية وبرامج التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة لتلائم مع احتياجات سوق العمل وتسهيل توظيفهم من خلال تأسيس السجل الوطني للإعاقة الجسدية والأشخاص ذوي الأمراض النفسية.
- 6- تمكين أصحاب العمل والمجتمع لتطوير البنية التحتية المناسبة لهم بما يشمل تجهيزات المباني والبنية التقنية والمعلوماتية والوعي المجتمعي والثقافي ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل .
- 7- تطوير أنظمة شبكة حماية اجتماعية للفئات الأكثر تهميشاً من خلال تأسيس هيئة رعاية لهم.
- 8- تحقيق العدالة في فرص التعليم وتحسين نوعيته، وتوفيرها إلكترونياً وفتح المجال للوسيط الخاص لإحداث مواقع ويب على الأنترنت للعمل عن بعد وإنشاء منصة مواءمة لتمكين المنشآت من تطوير بيانات عملها بحيث تكون بيئة مساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الهدف السابع – تشجيع البحث والتطوير في المجال الرقمي (الاسكوا، ص63) :-

- يمكن تصوير رؤية للنهوض بنشاط البحث والتطوير في أسواق العمل من خلال :-
- 1- دعم نشاط البحث والتطوير من خلال زيادة الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة تتجاوز (0.3%) ويجب رفعها سنوياً حتى تصل الى مصاف الدول المتقدمة المبنية على اقتصاد الرقمي أي تبلغ نحو (2%) أو أكثر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان زيادة تمويل أنشطة البحث والتطوير يعد نقطة انطلاق للنفاذ في المجتمع الرقمي ومن ثم تحقيق سوق عمل رقمي نشط.
- 2- بناء شراكات استراتيجية مع الشركات العالمية لتأسيس مراكز البحث والتطوير وتوطين المنتجات والخدمات التكنولوجية الإنتاجية والتعاون مع جامعات ومراكز بحوث أجنبية. لاستدامة التحول الرقمي في الأسواق.
- 3- إنشاء هيئة مستقلة لتنسيق عمليات تسجيل حقوق الملكية الفكرية مما يدعم التحول للاقتصاد الرقمي ويحافظ على استدامة عمليات الأبحاث والتطوير لدعم مؤثر الابتكار والإبداع.
- 4- حفز نشاط البحث والتطوير والابتكار فضلاً عن تحسين البنية الاساسية وتطوير الخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عبر عملية زيادة الانفاق وخفض الضرائب الذي ينعكس ذلك في تطوير المحتوى الرقمي .
- 5- انشاء البنية التحتية لأنشطة البحث والتطوير ودعم البحوث المنتجة من قبل القطاع الخاص، إذ ان مشاركة القطاع الخاص في السوق تمكن من ردم الفجوة الرقمية ، فضلاً عن ذلك ، سيخفف الضغط على الخدمات الحكومية والموازنة العامة والموارد المؤسسية للدولة.

6- ضمان حقوق براءات الاختراع للباحثين عبر توفير البيئة القانونية ومساهمة العراق في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وسن قوانين لحماية حرية الفكر والترجمة والتأليف والنشر.

الهدف الثامن - الاجراءات المؤسسية المحفزة للقطاع الخاص (برنامج الامم المتحدة، 2009، ص72-73):-

ان تفعيل دور القطاع الخاص في سوق العمل العراقي يمكن ان يتحقق بداية من زيادة الالهية النسبية في مجال الانتاج والخدمات والعمالة وذلك من خلال :-

1- إزالة الاحتكارات الحكومية، ولكن هذا لا يعني ازالة الادوات الرقابية من قبل اجهزة الدولة للتأكد من المواصفات العامة والجودة وحماية القاعدة العريضة من فئات الشعب وحماية السوق الرقمي، ان جوهر الرؤية لتفعيل دور القطاع الخاص في العراق تنطلق من القطاع العام في انشاء المشاريع الانتاجية ذات جودة عالية وتنافسية بحيث تغطي الحاجة المحلية وتصدر الفائض في الاسواق العالمية، ومن ثم تحويل هذا المشروع الى القطاع الخاص مع مراقبة هذا المشروع لتحقيق الاهداف المذكورة انفاً، شرط ان يكون التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ويكون الانتقال تدريجي ومبرمج وخلال مرحلة زمنية معينة .

2- على القطاع الخاص ان يستهدف تغطية الحاجة المحلية من السلع والخدمات التكنولوجية، وذلك من خلال البحوث التي تستهدف عائداً منظوراً والتعايش مع العلم والتكنولوجيا والتعامل فيه، وذلك عن طريق البحوث الاساسية التي ترمي لاستكشاف آفاق جديدة واستخدامات جديدة في العلم التكنولوجي والابتكار.

3- الدعم الكامل والإرادة السياسية على أعلى مستوى، وذلك من خلال تبني السياسات التي تشجع مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية والاستفادة من أحدث التقنيات لتوفير التطبيقات والخدمات لإدارة أسواق العمل الرقمية.

4- وضع تشريعات محفزة للقطاع الخاص لتمويل أنشطة العلم والتكنولوجيا لتحقيق الهدف الثامن وتعزيز القدرات الابتكارية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لسوق العمل الرقمي.

5- احداث تغيير إيجابي في سوق العمل من خلال نشر الوعي بالحقوق والتزامات وأخلاقيات العمل بين أطراف نظام العمل عبر الحملات التوعوية والبرامج التدريبية، مما يؤدي إلى زيادة جاذبية العمل للقطاع الخاص.

6- دعم الشراكة مع القطاع الخاص للعمل على تطوير برامج تدريب مهارات فنية من قبل جهات تدريبية متخصصة مدعومة بالتوظيف تستهدف العاطلين عن العمل.

7- حفز الطلب على البرمجيات، وتنامي انتشار المحتوى الرقمي في المجتمع العراقي وهذا يحفز الطلب في الاسواق المحلية على المحتويات التكنولوجية، ومن ثم يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في عملية صناعة التقنيات الرقمية لتلبية الطلب المتنامي

للمجتمع، وهذا التفاعل سوف يفرز تحولات اقتصادية واجتماعية للنفاذ في المجتمع الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية مع الاقتصاديات المتقدمة وتحقيق تنامي ملحوظ في ارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية عبر زيادة الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

8- الحكومة تؤدي دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة، لذلك يجب إعطاء القطاع الخاص دور استشاري هام، بالتساو مع الحكومات في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، من أجل توسيع المشاريع والأسواق في العراق مما يدفع إلى توفير فرص عمل للمواطنين.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- لا يزال العراق يشهد غياب سياسات تكنو-اقتصادية تنطوي للنفاذ في المجتمع الرقمي يساعدها على تحسين إنتاجيتها وزيادة القدرة التنافسية لهياكلها ومؤسساتها الاقتصادية فضلاً عن تنوع صادراتها المحلية.
- 2- يتسم السوق العراقي بضعف البنى التحتية، هجرة الكفاءات للموارد البشرية، فضلاً عن تدني مستوى الاستقرار الأمني الذي انعكس في انخفاض جذب الاستثمارات الأجنبية ذات التكنولوجيا العالية لتحقيق أسواق عمل ذو قدرة تنافسية.
- 3- تمثل تركيبة الهرم السكاني العراقي ذات الطابع الفتي والمرتفع، مؤشراً إيجابياً في إمكانيات التحول نحو الاقتصاد الرقمي، لكون هذه التركيبة أكثر استعداداً للاستيعاب والإبداع فيما يتعلق برموز التكنولوجيا عالية التقنية من جهة ، وما توفره تلك التركيبة من مستلزمات تنشيط السوق الواسعة من جهة أخرى ، وهذا التفاؤل مشروط بالإعداد والتطور النوعي لهذه التركيبة.
- 4- ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين لاسيما حملة الشهادات الجامعية، ويعود ذلك إلى قصور مستويات التعليم والتدريب المهني، وعدم مواكبة مخرجات التعليم للتطورات العالمية والتكنولوجية.

التوصيات

الدعوة موجهة إلى كافة الجهات التنفيذية المعنية بضرورة ترجمة أهداف البرنامج الوطني المقترح على أرض الواقع بما يسمح بتحقيق متطلبات الاستجابة الرقمية لسوق العمل العراقي ويضمن الازدهار والنمو والاستدامة.

المصادر

- 1- الوقائع العراقية، قانون العمل العراقي رقم (37) لسنة 2015 ، الجهة المصدرة: العراق – اتحادي، رقم العدد: 4386,2016.
- 2- الهام خزعل ناشور، تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 33 ، 2017

- 3- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012 .
- 4- وزارة التخطيط، جمهورية العراق، خطة التنمية الوطنية 2013-2017.
- 5- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ورصد الفقر في العراق، إحصاءات أحوال المعيشة، 2018 .
- 6- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح تقييم الامن الغذائي والهشاشة، العراق، 2016.
- 7- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، رصد وتقويم الفقر، العراق، 2018.
- 8- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المؤشرات الديمغرافية والسكانية، العراق، 2019.
- 9- وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، شباب العراق تحديات وفرص، 2014.
- 10- نادية لطفي جبر، الاستثمار البشري ومتطلبات سوق العمل في ضوء واقع التعليم الجامعي. رسالة ماجستير، جامعة بغداد الإدارة والاقتصاد، 2018.
- 11- مجلس النواب، دستور جمهورية العراق، الطبعة الخامسة، بغداد، 2011 .
- 12- ثائر محمود العاني واحمد كامل الناصح، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية، جامعه بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثاني والثمانون، 2010.
- 13- برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: نحو اقامة مجتمع المعرفة، الامم المتحدة – نيويورك، 2003، ص 39-40
- 14- الاسكوا، تقرير التنمية الرقمية العربية، الأمم المتحدة، بيروت، 2019.
- 15- الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، بيروت، 2020
- 16- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشباب وفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير المكتب الإقليمي للدول العربية ، بيروت ، 2016
- 17- الاسكوا، عدم إهمال أحد: إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية، الأمم المتحدة، بيروت، 2019
- 18- برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، 2009